الأمانة العامة للحكومة

--*-*-*

الثنائية اللغوية العربية الفرنسية

الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة العامة التشادية

أبريل 2023

المحتويات

مقدمة:.....3.

أولا: السياق والجدوى .....4.

ثانيا: الأهداف:

-الهدف العام.....6.

-الأهداف الخاصة.....6.

ثالثا: النتائج المرجوة.....7.

رابعا: تعريف المصطلحات.....7.

خامسا: الخطوات المنهجية للاستراتيجيةالوطنية.....8.

سادسا: أعمال اللجان في المحاور الاستراتيجية الثلاثة.....8.

-المحور الأول: تحديد معوقات الثنائية اللغوية في الإدارة.....8.

-المحور الثاني: الإصلاح الإداري بإدراج الثنائية اللغوية.....9

-المحور الثالث: إسهام الشركاء والمؤسسات الوطنية في تعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة العامة.....12

سابعا: الجدول الزمني للإصلاح الموصى به من قبل المحاور الاستراتيجية الثلاثة، مخططا له وفقا للوزارة المسئولة.....14.

ثامنا: ميزانية الإصلاحات التي أوصت بها الوزارة بحلول عام 2028م(للمدى القصير والمتوسط من 0إلى 5 سنوات).....20.

تاسعا: توصيات.....20.

خاتمة.....21.

.

:

مقدمة

أنشأ الوزير الأمين العام للحكومة المكلف بتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة والعلاقات مع المؤسسات الكبرى لجنة مكلفة بإعداد استراتيجية وطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة؛ بُغية تجسيد سياسة الحكومة الرامية إلى تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة العامة التشادية؛ وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 11/ر م ا/ر و/أ ع ح/إ ع/إ ع خ ت ث ل إ/2023 الصادر بتاريخ 27 مارس 2023م.

كما تم التوقيع على قرار ملحق رقم 13/ر م ا/ر و/أ ع ح/إ ع/إ ع خ ت ث ل إ/2023، الصادر بتاريخ 17 أبريل 2023 لاستكمال عدد أعضاء اللجنة المذكورة.
تهدف هذه اللجنة إلى صياغة استراتيجية وطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة العامة التشادية.
يستفيد من هذه الاستراتيجية الوطنية المسئولون الفنيون في الإدارة العامة بالدولة، والمتعلمون والمتدربون والمؤهلون في المؤسسات التعليمية والمعاهد التأهيلية العليا.
أما مدة تنفيذ الاستراتيجية فتتبدأ من صفر إلى عشر سنوات، موزعة إلى ثلاث مراحل أساسية، مرحلة المدى القصير تبدأ من (0إلى 3) سنوات، والمدى المتوسط من (3إلى 5) سنوات، ومرحلة المدى البعيد من (5إلى 10) سنوات.

في يوم 11 أبريل 2023 م ، قام الوزير الأمين العام للحكومة المكلف بتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة والعلاقات مع المؤسسات الكبرى بتنصيب أعضاء اللجنة رسميا؛ وذلك إيذانا منه ببدء العمل ؛
وعليه، فقد انتظمت اللجنة إلى ثلاث مجموعات عمل، تلتها مناقشات عامة لمدة شهر كامل، تمخضت عن ذلك النتائج المجملة الآتية.

أولاً: السياق والجدوى

تعد اللغة الرسمية عنصرا أساسيا من عناصر إدارة الدولة؛ إذ لا توجد دولة بدون لغة رسمية تؤدي بها أعمالها الإدارية.
وقد استُخدِمتِ اللغةُ العربيةُ لغةً للإدارة والتواصل والتعليم والثقافة من قبل الممالك القديمة الثلاث (كانم- برنو، باقرمي، وداي)، التي تُعد النواة الأساسية للدولة التشادية المعاصرة.
وعند دخول الاستعمار الفرنسي في بدايات القرن العشرين فُرضت اللغة الفرنسية لتكون لغة للإدارة والتعليم، واعتمد المستعمر في بداية عهده على مترجمين تحريريين ومترجمين فوريين محليين وأجانب، وأنشأ المدرسة الفرنسية الأولى في مدينة ماو بتاريخ:11 نوفمبر 1911م ، احتوت في افتتاحها على أحد عشر(11) تلميذا؛ لتكوين مساعدين إداريين بأسرع ما يمكن - ، وذلك في الفترة ما بين 1911حتى 1960م.
وبالمقابل، فقد واجهت المدرسة الفرنسية رفضا من المجتمعات المحلية، ومع الضغط الشعبي فقد تسامح المستعمر الفرنسي مع إنشاء مدارس عربية (مثل مدرسة أم سيوقو والمركز الإسلامي...إلخ)، كما سمح بافتتاح الإعدادية الفرنسية العربية بأبشة في أبريل عام 1952م.
وهكذا في بداية عهد الاستقلال(عام 1960عام)، صدر المرسوم رقم: 117/ رج/ وت و/62، بتاريخ:1 يونيو 1962م، ينص على اعتماد تعليم اللغة العربية بشكل علماني ، وعلى التعامل الإداري والتربوي باللغة العربية بشكل اختياري؛ وذلك من أجل تشجيع الآباء المترددين في إرسال أبنائهم إلى المدرسة، وقد تم تفعيل ذلك بالقرار رقم:1558/رج/ و ت و/1962، الصادر بتاريخ:19 يونيو/1962، القاضي بتأسيس الثانوية الفرنسية العربية بأبشة، وإدماج الإعدادية الفرنسية العربية السالفة الذكر داخلها؛ مما نتج عن ذلك نظامان تعليميان يسيران على خطين متوازيين.
ومنذ ذلك الحين، فقد واجهت الأنظمة المتعاقبة منذ الاستقلال في حكم الدولة التشادية مشكلة الثنائية اللغوية؛ ما أدى بالميثاق الأساسي للعام 1978م أن يحدد أن الفرنسية والعربية لغتان رسميتان في تشاد، و قد تمت المصادقة على ذلك في دستور عام 1989م، لكنهما لم يطبقا على أرض الواقع.
بالإضافة إلى ذلك، فقد نوقش موضوع الثنائية اللغوية بشكل موسع إبان المؤتمر الوطني المستقل عام 1993م، أدى ذلك في النهاية إلى إعلان أن اللغتين الرسميتين للدولة هما الفرنسية والعربية، في دستور 31 مارس 1996م..
وبناء على ذلك، فلم يعتر الدولة التشادية أي شك في إثبات الثنائية اللغوية في القوانين الأساسية المتعاقبة؛ حيث كانت حاضرة في دستور عام 2018م و2020م، وكذلك في ميثاق الفترة الانتقالية الأولى، الصادر في أبريل عام 2021م، الذي تم تعديله في نهاية الحوار الوطني الشامل والسيادي(DNIS) في أكتوبر 2022م.

إن مبدأ الثنائية اللغوية في تشاد قد تم اعتماده، ولكن التحدي الذي واجه الدولة ولا يزال هو التطبيق الفعلي للثنائية اللغوية في إدارات الدولة؛ إذ ما فتئت اللغة الفرنسية هي ذات الحظ الأوفر والنصيب الأكبر في أغلب إدارات الدولة.

ومن هذا المنطلق فقد تم اعتماد أحكام تشريعية لمواجهة هذا التحدي، ولاسيما القانون رقم 16/ ر ج/ 2006، الصادر بتاريخ 13 مارس2006م، المتعلق بشأن توجيه النظام التربوي التشادي، والمرسوم رقم:1639/ رج/ و ت و ت م/2018،الصادر بتاريخ: 03/ 10/ 2018م، المتعلق بشأن شروط وأحكام تطبيق الثنائية اللغوية في النظام التربوي في تشاد.

ومع ذلك، فإن واقع تطبيق الثنائية اللغوية لا يزال ضعيفا للغاية، فعدم التوازن بين التعليم الفرنسي والتعليم العربي وثنائيي اللغة واضح جدا على مستوى البلاد، ففي المرحلة الابتدائية يشير الإحصاء السنوي الذي أجرته وزارة التربية الوطنية وترقية المواطنة عام 2021-2022م بأن نسبة 8.8 ٪ فقط من تلاميذ المرحلة الابتدائية ثنائيي اللغة، و9.31٪ من تلاميذ المرحلة المتوسطة هم ثنائيي اللغة، و13.50٪ فقط من تلاميذ المرحلة الثانوية ثنائيي اللغة، وعدد المترشحين في امتحان الشهادة الثانوية من ثنائيي اللغة 91مترشحا ، أي بنسبة0.09٪ فقط.

والأمر نفسه ينطبق تماما على المعلمين ثنائيي اللغة، فعددهم ضعيف للغاية، حيث تشير الإحصائية إلى أن نسبتهم في المرحلة الابتدائية 10.20٪، وفي المرحلة الإعدادية12.28٪، ووفي المرحلة الثانوية 13.78٪ فقط.

إن هذه النسبة الضعيفة لحاملي الشهادة الثانوية من ثنائيي اللغة تعد عقبة حقيقية يجب التغلب عليها، إذا ما أريد تعيين عدد كاف من المعلمين ثنائيي اللغة في المؤسسات المهنية والعليا بُغية التطبيق الفعلي للثنائية اللغوية في المستقبل.

أما بالنسبة للمدرسة الوطنية للتدريب القضائي(ENFJ)، والمدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، فالذي يجب الأخذ به هو الرجوع إلى المؤسسات والمراكز المتخصصة في تعليم اللغات مثل المركز التربوي الإقليمي للإيسيسكو (CPRIT)، ومركز تعليم اللغة الفرنسية (CALF)، لتقديم التدريب الكافي من أجل تحقيق الثنائية اللغوية للمتدربين.

وأما على مستوى الإدارات العامة وجميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العامة للدولة، فالواقع فيها هو الغياب التام للهياكل الإدارية المسئولة عن تطبيق الثنائية اللغوية، وعدم ترجمة اللافتات والأختام وباقي الأدوات الإدارية، وغياب الخطط العملية المؤدية إلى تحقيق ذلك .

ودعما لهذه الجهود الرسمية فقد قامت جمعيات ومنظمات مدنية وبعض الشركاء الفنيين والمانحين بإجراءات مهمة من أجل تعزيز الثنائية اللغوية ، ولكن لا تزال النتائج العملية لهذه الجهود ضعيفة لم تصل إلى التطبيق الفعلي للثنائية اللغوية في الإدارة.

و استنادا إلى كل ما تقدم، ومن أجل تسوية هذا الوضع بغية تساوي اللغتين مساواة فعلية في الإدارة، أُنشِئتْ في الأمانة العامة للحكومة عام 2014م « خلية التشريعات المزدوجة والجلسات» مكلفة بترجمة جميع القرارات والنصوص الرسمية باللغتين.

وخلال إعادة تشكيل الحكومة بموجب المرسوم1572،الصادر بتاريخ 14يوليو2020م. تم تكليف الأمانة العامة للحكومة بمهمة تعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة؛ وبناء عليه،

أُنشأت ضمن هياكلها بموجب المرسوم رقم:2987/ رج/ رو/ أع ح م ت ث ل إ ع م ك/ 2022، الصادر بتاريخ:19/ سبتمبر/2022م «الإدارة العامة للثنائية اللغوية»، مكلفة بتعزيز الثنائية اللغوية في إدارات الدولة.

ورغم هذه الجهود كلها، فإن التطبيق الفعلي للثنائية اللغوية في الإدارات العامة لا يزال ضعيفا، خاصة فيما يتعلق بجانب اللغة العربية.

لهذا، أنشأت الأمانة العامة للحكومة بموجب قرار رقم 11/رم ا/رو/أ ع ح/إع/إع خ ت ث ل إ/2023، الصادر بتاريخ:27/مارس/2023م، والقرار الملحق رقم: 13 الصادر بتاريخ 17 ابريل 2023م، لجنة لإعداد استراتيجية وطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة، مكونة من مسؤولي الإدارات الفنية المختصة بالثنائية اللغوية في الوزارة، وممثلي الجمعيات التي تعمل من أجل تعزيز الثنائية اللغوية، وكذلك الشخصيات المرجعية، من أجل إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية.

ثانياً: الأهداف

1. الهدف العام:

إن الهدف العام للاستراتيجية الوطنية هو تعزيز التطبيق الشامل للثنائية اللغوية في الإدارة.

2. الأهداف الخاصة:

أما الأهداف الخاصة فهي:

- تقييم وضع الثنائية اللغوية في الإدارة.
- التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة.
- تحديد الإصلاحات التي يتم إجراؤها في تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة.
- تصنيف الإصلاحات المحددة وترتيبها حسب الأولوية.
- إقرار إلزامية تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة بسن قانون ملزم يوضح آليات التطبيق ورد المخالفين.
- إصدار جميع نصوص الجمهورية باللغتين.
- تدريب المديرين التنفيذيين المسئولين عن الثنائية اللغوية في الأمانة العامة للحكومة وإعادة تأهيلهم.
- تدريب الأمناء والمترجمين والمسئولين الإداريين بالإدارات العامة وإعادة تأهيلهم باللغتين.
- تدريب المديرين التنفيذيين ثنائيي اللغة في مؤسسات التدريب وإعادة تأهيلهم.
- إعطاء الأولوية لتعيين المديرين التنفيذيين ثنائيي اللغة في الإدارة العامة.
- تدريب الأطر ثنائيي اللغة في الإدارة العامة التشادية؛

- عقد شراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية العاملة في مجال تطبيق الثنائية اللغوية.
- التقييم والمتابعة المستمرة الدائمة والفاعلة لضمان تنفيذ الإجراءات المتخذة.
- تقديم الحلول واقتراح التوصيات.

ثالثاً: النتائج المرجوة

أما النتائج المرجوة من هذه الاستراتيجية الوطنية فهي:

- إن وضع الثنائية اللغوية في الإدارة يتم تقييمه.
- إن المعوقات التي تحول دون تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة يتم التعرف عليها.
- الإصلاحات التي تُجرى في تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة يتم تحديدها.
- إن الإصلاحات المحددة يتم ترتيبها حسب الأولوية.
- تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة يكون إجباريّاً بمرسوم أو قانون يوضح آليات التطبيق ورد المخالفين.
- نصوص الجمهورية يتم إصدارها وتُرجمتها باللغتين.
- إن المديرين التنفيذيين المسئولين عن الثنائية اللغوية في الأمانة العامة للحكومة يتم تدريبهم وإعادة تأهيلهم.
- الأمناء والمترجمون والمسئولون الإداريون بالإدارات العامة يتم تدريبهم وإعادة تأهيلهم باللغتين.
- المديرون التنفيذيون ثنائيو اللغة في مؤسسات التدريب يتم تدريبهم وإعادة تأهيلهم.
- يتم إعطاء الأولوية لتعيين المديرين التنفيذيين ثنائيي اللغة في الإدارة العامة.
- يتم تدريب الأطر ثنائيي اللغة في الإدارة العامة التشادية؛
- الشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية العاملة في مجال تطبيق الثنائية اللغوية تتم عقدها.
- تتم المتابعة والرقابة المستمرة الدائمة والفاعلة لضمان تنفيذ الإجراءات المتخذة.
- يتم تقديم الحلول واقتراح التوصيات.

رابعاً: تعريف المصطلحات:

أ- «**الثنائية اللغوية**»:

هناك تعريفات عديدة للثنائية اللغوية، نُدرج أهمها فيما يأتي:

1-إن الثنائية اللغوية على مستوى الفرد، تعني مقدرته على استعمال اللغتين حسب حاجته، أما الثنائية اللغوية على مستوى إقليم أو بلد ،فتعني التعايش بين لغتين رسميتين في بلد أو إقليم واحد، وتعد الثناية اللغوية أحد أبسط أشكال التعددية اللغوية.

2- إن الثنائية اللغوية على مستوى الدولة تعني استخدام الدولة لغتين اثنتين في آن واحد أو بشكل متبادل، لهما رتبة واحدة في جميع الإجراءات الرسمية.

3- الثنائية اللغوية الفردية هي استخدام لغتين تم اكتسابهما بدرجات متفاوتة، إما في وقت واحد أو في أوقات مختلفة، مع إتقان متوازن بين اللغتين أو غير متوازن بينهما.
4-ويعرف ميالاري(1979م) يعرف الثنائية اللغوية بأنها: «مقدرة الشخص على استخدام لغتين بمستوى عال من الكفاءة»

أما « الثنائية اللغوية في الإدارة» المقصودة هنا، فهي ثنائية الدولة على المدى القصير والمتوسط، ويتم التوصل إلى ثنائية الفرد على المدى الطويل بصورة مستمرة ومتدرجة متسلسلة.

ب-«الاستراتيجية»:

تُعرّف « الاستراتيجية» بأنها الخطط المحددة مُسبقا ؛ لتحقيق هدف معين، على مدى زمني محدد، في ضوء الإمكانيات المتاحة، أو التي يمكن الحصول عليها.(le GENDRE 1993).
وبناء عليه؛ فإن هذه الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة :هي خطة علمية وفنية متكاملة، تهدف إلى تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة العامة التشادية، في مدة زمنية معينة، بإمكانيات مادية وفنية محددة.

خامسا: الخطوات المنهجية لإعداد الاستراتيجية:

قد انتظمت اللجنة المكلفة بإعداد هذه الاستراتيجية- عقب تنصيبها رسميا- إلى ثلاث مجموعات عمل، وبعد وضعها لخطة علمية شاملة، من مصادر ومراجع علمية متنوعة ، جمعت هذه المعلومات التي تضم جميع النصوص والوثائق التي تتعلق بالثنائية اللغوية.
وبناء على الخطة المعتمدة فقد عرضت كل مجموعة أعمالها على الجلسة العامة التي صحبتها مناقشات جادة ومثمرة.
بعد ذلك إنشاء لجنة فرعية أخرى لجمع كل الأعمال المقدمة وصياغة مشروع الاستراتيجية ورفعه إلى الجلسة العامة بغية مناقشته واعتماده، ثم رفعه إلى معالي الوزير الأمين العام للحكومة المكلف بتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة والعلاقات مع المؤسسات الكبرى لتقديم المشروع إلى الحكومة من أجل فحصه وإجازته.

سادسا: أعمال اللجان في المحاور الاستراتيجية الثلاثة:

- ✓ **المحور 1: تحديد معوقات تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة:**

ناقشت المجموعة الأولى العقبات التي تعيق تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة، وأحالت الإصلاحات التي يتعين إجراؤها إلى المجموعة الثانية؛ وعليه فإن العقبات التي تعيق تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة مجملة في الآتي:

1-عدم وجود الخلايا الإدارية المكلفة بالثنائية اللغوية في الهياكل التنظيمية لأغلب الوزارات وغيرها من مؤسسات الجمهورية.
2- عدم تطبيق النصوص المتعلقة بالثنائية اللغوية في أغلب القطاعات الوزارية؛ بسبب فقدان الإجراءات الكافية التي تجعل تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة أمرا إلزاميا.
3- عدم وجود النصوص الملزمة بتطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة(قانون، ومراسيم، وقرارات).
4-عدم إصدار أغلب النصوص التشريعية والتنظيمية باللغتين على المستوى المركزي واللامركزي، وعدم ترجمة اللافتات واللوحات والإعلانات.
5- قلة الموارد البشرية المتخصصة، من أمناء ومترجمين، وإداريين ثنائيي اللغة.
6- فقدان خطط للتدريب على الثنائية اللغوية في الوزارات والمؤسسات العامة.
7- قلة تدريب إداريي الأمانة العامة للحكومة المكلفين بالثنائية اللغوية في الإدارة.
8- انفراد ذوي اللغة الواحدة (الفرنسية) في أغلب مكاتب الإدارات العامة.
9- قلة الموارد المالية والمعدات.
10- نقص الأطر المؤهلة من ثنائيي اللغة في الإدارة العامة.
11- فقدان التوعية على المصالح التي تحققها الثنائية اللغوية في الإدارة.
12-ضعف تمثيل الناطقين بالعربية وثنائيي اللغة في مواقع القرار؛ مما سبب عدم التوازن بين الناطقين بالعربية والناطقين بالفرنسية.
13- فقدان تبادل الخبرات مع الدول التي نجحت في تطبيق الثنائية اللغوية.
14- وجود بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية الخاطئة التي تعيق تطبيق الثنائية اللغوية.
15-فقدان آلية **للمتابعة والتقييم** في تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة.

- المحور 2: الإصلاح الإداري بإدراج الثنائية اللغوية:

ركزت المجموعة الثانية في عملها على الإصلاحات التي يتعين القيام بها من أجل إزالة العقبات التي تعيق تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة، وهذه الإصلاحات هي:

- إنشاء وحدات إدارية مكلفة بالترجمة في الهياكل التنظيمية لجميع الوزارات ومؤسسات الجمهورية.
- إعادة صياغة النصوص، أو تحديثها وتطويرها.
- متابعة تطبيق هذه النصوص.
- إصدار جميع النصوص التشريعية والتنظيمية باللغتين، أو ترجمتها إلى اللغة الثانية على المستويين المركزي واللامركزي .
- ترجمة اللافتات والعُروض.

- تدريب المديرين المسئولين عن الثنائية اللغوية بالأمانة العامة للحكومة، وإعادة تأهيلهم.
- العمل على تدريب أمناء السر(السكرتيرات) والمترجمين والإداريين ثنائيي اللغة كماً ونوعاً وإعادة تأهيلهم .
- تزويد الأمانات التنفيذية بأطر ثنائيي اللغة .
- تزويد الإدارة بالموارد المالية والمعدات الكافية لتعزيز الثنائية اللغوية .
- تدريب الأطر ثنائي اللغة في مؤسسات التدريب وإعادة تأهيلهم.
- تقديم الدعم الفاعل لوزارة التربية الوطنية من أجل تعزيز الثنائية اللغوية في المؤسسات التعليمية .
- تكثيف بالتوعية للحد من المفاهيم الاجتماعية والثقافية الخاطئة التي تعيق تطبيق الثنائية اللغوية.
- تعزيز قدرات المتابعة والتقييم للهياكل المسئولة عن الثنائية اللغوية في الإدارة .
- إنشاء آلية المتابعة والتقييم للثنائية اللغوية في الإدارة .
- ترجمة الطوابع والعروض واللافتات والإعلانات.
- تخصيص بنود مالية للتدريب المستمر وإسناد إدارتها إلى الأمانة العامة للحكومة.
- القيام برحلات دراسية إلى البلدان ذات الثنائية اللغوية .
- سن القوانين (مراسيم، أوامر، قرارات)، لجعل تطبيق الثنائية اللغوي إلزاميًا على جميع مستويات الإدارة العامة والخاصة في تشاد .
- إنشاء خلايا للترجمة في المؤسسات المختلفة العامة والخاصة.
- تأهيل عدد كافٍ من المترجمين والسكرتيرات ثنائي اللغة، وتوظيفهم، ومراجعة نظام رواتبهم.
- زيادة حصة ثنائيي اللغة في التعيينات العليا.
- تخصيص إدارات فنية معينة يحظى بها ثنائيو اللغة في التعيينات.
- تنظيم حملات توعية حول فوائد الثنائية اللغوية للمسئولين والقادة الدينيين والشركاء.
- تدريس اللغة الثانية بصورة مكثفة في المدارس الثانوية، بحيث يكون لدى التلاميذ مستوى متقدم يسمح لهم بمواصلة دراستهم الجامعية باللغتين .
- تعميم فكرة إتقان اللغة الثانية في التعليم الأساسي.
- إنشاء مدارس نموذجية ثنائية اللغة ، ابتداء من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية .
- إعداد مشروع لتعليم اللغة العربية والفرنسية لصالح من لا يجيد إحدى اللغتين، بالتعاون مع المراكز المتخصصة.
- فتح أقسام تخصصية في الجامعات والمعاهد العليا ،تسهم في تطبيق الثنائية اللغوية مثل، قسم الإدارة والسكرتاريا باللغتين وقسم اللغات والترجمة..

- بدء الدراسة الجامعية بسنة تحضيرية يتعلم خلالها الطلاب اللغة الثانية قبل التخصص.
- توحيد الأقسام المنفصلة على أساس اللغة ، باستثناء الأقسام المتخصصة في اللغات والآداب كقسم اللغة العربية وآدابها ، وقسم اللغة الفرنسية وآدابها ،و قسم اللغة الإنجليزية وآدابها . وللمدرس الحق في التدريس بإحدى اللغتين (العربية أو الفرنسية).
- إنشاء خلايا ، بإشراف الأمانة العامة للحكومة في الوزارات ، مسئولة عن تعزيز ثنائية اللغة في الإدارة.
- إصدار تعميم للوزارات يُلزم بترجمة جميع الوثائق والمستندات والأختام واللافتات والأوراق الرسمية باللغتين.
- التنسيق مع الوزارة المكلفة بالإعلام لتعزيز الثنائية اللغوية من خلال بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تساعد على تحقيق الهدف.
- مراقبة وتوجيه الوزارات في تطبيق الثنائية اللغوية.
- تعيين ثنائيي اللغة في الإدارات الفنية المختلفة.
- ربط ترقيات الموظفين بإتقان اللغة الثانية.
- إعطاء الأولوية لتوظيف ثنائيي اللغة، و في حالة تعذر ووجودهم ، يكون التوظيف بالتساوي بين الناطقين بالعربية والناطقين بالفرنسية .
- عدم الاشتراط على الناطقين باللغة العربية ترجمة شهاداتهم الصادرة باللغة العربية.
- تدريب القضاة والموظفين منهم على الثنائية اللغوية.
- إعطاء الأولوية لتعيين ثنائيي اللغة في السلك القضائي.
- إقامة يوم وطني للثنائية اللغوية.
- عرض الأفلام باللغتين العربية والفرنسية.
- السعي إلى إقناع الشركاء الدوليين لدعم الثنائية اللغوية.
- حث المنظمات والروابط الوطنية غير الحكومية على دعم وتعزيز الثنائية اللغوية .
- قبول الطلاب الناطقين بالعربية و ثنائي اللغة في المدرسة الوطنية للصحة والشؤون الاجتماعية (ENASS)، وباقي المدارس المهنية المتخصصة .
- تدريب المديرين التنفيذيين في مجال الصحة بالخارج لاكتساب مهارات عالية، وذلك بالتساوي بين الناطقين بالعربية والناطقين بالفرنسية..
- تنظيم دورات ثنائية اللغة في الإذاعة والتلفزيون .
- تقديم النشرة الإخبارية باللغتين في وقت واحد.
- إتاحة الفرصة للإعلاميين لتقديم برامج باللغتين .
- مواصلة تدريب وتأهيل الصحفيين باللغتين .

- ضمان مراقبة تطبيق الثنائية اللغوية في المؤسسات الإعلامية ، عبر الهيئة العليا للإعلام السمعي البصري (HAMA) .
- تزويد المدارس المتخصصة بالكتب والمواد التعليمية لمساعدتها على تعزيز الثنائية اللغوية.
- تدريب المديرين ثنائيي اللغة في المدرسة الوطنية للإدارة (ENA) في جميع التخصصات مع توفير الميزانية اللازمة لذلك .
- تدريب القضاة ثنائيي اللغة في المدرسة الوطنية للتدريب القضائي (ENFJ) وإعادة تأهيلهم.
- وضع قاموس لتحديد المصطلحات اللغوية المستخدمة في الترجمة.
- مراقبة تطبيق الثنائية اللغوية في الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية .
- رصد المعلومات المتعلقة بمدى تطوير اللغة الثانية لموظفي الدولة.
- إنشاء برنامج جديد لتدريس اللغة مثل برنامج Duolingo لتعزيز الثنائية اللغوية .
- وضع دفتر للمقترحات المتعلقة بتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة .
- تدريب مسئولي الدولة باللغتين الرسميتين وفقًا للمناهج المعتمدة لتعليم اللغات للناطقين بغيرها .
- تنظيم اختبارات تقييمية للتعرف على المستويات المختلفة لموظفي الدولة في تعلم اللغة الأخرى وفقًا للمعايير الأكاديمية الصحيحة .
- إنشاء معهد وطني مرجعي لدراسة الترجمة وإعادة تأهيل المترجمين وفق برنامج تعليمي كامل.
- الاستفادة من المنصات الإعلامية لتعزيز الثنائية اللغوية.
- تحفيز الموظفين والمؤسسات ذات الشأن على أهمية تعزيز الثنائية اللغوية .
- وضع خطة عمل في تطبيق الثنائية اللغوية ، على ضوء الاستراتيجية الوطنية.

المحور 3: إسهام الشركاء والمؤسسات الوطنية في تعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة العامة.

لقد قامت جمعيات ومنظمات مدنية وبعض الشركاء الفنيين والمانحين بإجراءات مهمة في دعم الدولة من أجل تعزيز الثنائية اللغوية ، ولكن هذه الجهود لا تزال ضعيفة لم تجعل الحصول على التطبيق الفعلي للثنائية اللغوية في الإدارة أمرا ممكنا. وعليه فالمطلوب من الشركاء زيادة دعم الدولة في تعزيز الثنائية اللغوية بما يأتي:

- توعية المجتمع وتوجيهه على أهمية الثنائية اللغوية وتعريفه بالمنافع التي تحققها.
- القيام بتطبيق الثنائية اللغوية خلال أنشطتها واستخدام اللغتين في مراسلاتها ووثائقها الإدارية.
- تخصيص جزء كبير من إمكانياتها المادية ومواردها المالية وعلاقاتها الخارجية في تطبيق الثنائية اللغوية.
- رفع مستوى الوعي في مجال تعزيز الثنائية اللغوية.

- فتح قنوات اتصال مع الشركاء من أجل تنفيذ مشاريع في تعزيز الثنائية اللغوية.
- توقيع شركات تعاون مع السلطات المختصة في الدولة لتنفيذ الخطوات اللازمة لتطبيق الثنائية اللغوية.
- تنظيم ورش عمل لأعضاء منظمات المجتمع المدني لتنسيق جهودهم لتعزيز الثنائية اللغوية.
- البحث عن مترجمين من أجل توظيفهم في الأقسام المختلفة، وتحفيزهم ماديا ومعنويا للمساهمة على المدى القصير في تطبيق الثنائية اللغوية.
- ترجمة الأختام إلى اللغتين.
- دعم الجهود المبذولة في تطبيق الثنائية اللغوية..
-إلقاء الخطب باللغتين.

سابعا: الجدول الزمني للإصلاحات التي أوصت بها المحاور الاستراتيجية الثلاثة والمخطط لها وفق الوزارات المسئولة:

م	الإصلاحات التي يتعين القيام بها	المدى القريب (0 إلى 3 سنوات)	المدى المتوسط (3إلى 5 سنوات)	المدى البعيد (5 إلى 10 سنوات)	الجهة المسئولة
1	إنشاء وحدات إدارية مكلفة بالترجمة في الهياكل التنظيمية لجميع الوزارات ومؤسسات الجمهورية.	X			الأمانة العامة للحكومة
2	إنشاء **وحدات إدارية** في الوزارات مسئولة عن تعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة.	X			
3	- إعادة صياغة النصوص، وتحديثها وتطويرها. - متابعة تطبيق هذه النصوص.	X			
4	- إصدار جميع النصوص التشريعية والتنظيمية باللغتين، أو ترجمتها إلى اللغة الثانية على المستويين المركزي واللامركزي - إصدار اللافتات والأختام وباقي الأدوات الإدارية باللغتين.	X			
5	. تدريب المديرين المسئولين عن الثنائية اللغوية بالأمانة العامة للحكومة، وإعادة تأهيلهم.		X	X	
6	تنظيم منتدى سنوي لمتابعة وتقييم مدى تطبيق الثنائية اللغوية في الإدارة	X	X	X	

7	إنشاء جهاز للمتابعة والتقييم للثنائية اللغوية في الإدارة وتفعيله.	X	X	X	
8	تعزيز قدرات المتابعة والتقييم للهياكل المسئولة عن الثنائية اللغوية في الإدارة .	X	X	X	
9	تخصيص بنود مالية في ميزانية الوزارة للتدريب.	X	X	X	
10	إصدار تعميم للوزارات يُلزم بترجمة جميع الوثائق والمسندات والأختام واللافتات والأوراق الرسمية باللغتين.	X			
11	تنظيم رحلات لتبادل الخبرات إلى البلدان ثنائية اللغة .	X			
12	إعداد دليل لتحديد المصطلحات اللغوية المستخدمة في الترجمة.	X			
13	الإشراف ومتابعة تطبيق الثنائية اللغوية في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.	X	X	X	
14	إعداد برنامج جديد للتعليم عن بعد باللغتين العربية والفرنسية في الإدارة بالتعاون مع الشركاء.	X	X	X	
15	تنظيم ورش عمل للتعريف بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة لصالح المسئولين ومسئولي النقابات وجمعيات المجتمع المدني.	X	X		
16	إنشاء سلطة عليا مسئولة عن تطبيق الثنائية اللغوية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية الإدارية، تحت إشراف رئاسة الجمهورية.	X			
17	دعم المدرسة الوطنية للإدارة(ENA)في مهمتها لتدريب إداريين ثنائيي اللغة في جميع التخصصات، مع توفير الميزانية اللازمة لذلك.	X	X	X	
18	سن القوانين (مراسيم، أوامر، قرارات)، لجعل تطبيق الثنائية اللغوي	X			

	إلزاميًا على جميع مستويات الإدارة العامة والخاصة في تشاد .				
19	دعم تأهيل المديرين التنفيذيين ثنائيي اللغة داخل المؤسسات التدريبية	X	X	X	وزارة الوظيفة العامة
20	دعم تدريب أمناء السر(السكرتاريا) والمترجمين والإداريين ثنائيي اللغة كماً ونوعاً وإعادة تأهيلهم .	X	X	X	
21	إعطاء الأولوية لتوظيف ثنائيي اللغة من المترجمين وأمناء السر(السكرتيا) ومراجعة نظام رواتبهم.	X	X	X	
22	تقديم حوافز ومكافآت تشجيعية لثنائيي اللغة.	X	X	X	
23	الإذن للمديرين التنفيذيين بحضور الدورات في تعليم اللغتين العربية والفرنسية أثناء وقت الدوام، لمدة ساعة واحدة يوميا.	X			
24	إشراك الأطر ثنائيي اللغة في جميع مواقع صنع القرار	X	X		
25	وضع ميزانية خاصة لتعزيز الثنائية اللغوية	X	X	X	وزارة المالية والميزانية
26	تقديم الدعم الفاعل لاستراتيجية تطوير الثنائية اللغوية لوزارة التربية الوطنية، وتخصيص بنود للميزانية المحددة لذلك.	X	X	X	وزارة التربية الوطنية
27	تكثيف تدريس اللغة الثانية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، بحيث يكون لدى الطلاب مستوى متقدم يسمح لهم بواصلة دروسهم باللغتين في الجامعات والمعاهد .	X	X	X	
28	إنشاء مدارس نموذجية ثنائية اللغة ، من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية في جميع أنحاء البلاد، وتفعيلها.	X	X	X	

29	فتح أقسام تسهم في تطبيق الثنائية اللغوية بالجامعات والمعاهد العليا، مثل قسم الإدارة والسكرتاريا باللغتين، وقسم الترجمة الفورية والتحريرية وتفعيلها..	X	X		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
30	بدء الدراسة الجامعية بسنة تحضيرية يتعلم خلالها الطلاب اللغة الثانية قبل التخصص مع زيادة الميزانية.	X	X		
31	توحيد الأقسام المنفصلة على أساس اللغة ، باستثناء الأقسام المتخصصة في اللغات والآداب كقسم اللغة العربية وآدابها ، وقسم اللغة الفرنسية وآدابها ،و قسم اللغة الإنجليزية وآدابها . وللمدرس حق الاختيار في التدريس بإحدى اللغتين (العربية أو الفرنسية).	X	X		
32	إنشاء معهد وطني مرجعي لدراسة الترجمة التحريرية والفورية وإعادة تأهيل المترجمين وفق برنامج تعليمي كامل، وتفعيله.	X	X	X	
33	إقامة يوم وطني لتعزيز الثنائية اللغوية	X	X	X	زارة الثقافة والشباب والرياضة
34	دعم المعهد الوطني للشباب والرياضة لقبول المتدربين باللغتين، وتأهيل الموظفين في الثنائية اللغوية مع وضع الميزانية الكافية لذلك.	X	X	X	
35	عرض الأفلام وتقديمها باللغتين العربية والفرنسية	X	X	X	
36	تأهيل الموظفين في السلك القضائي على الثنائية اللغوية.	X	X	X	وزارة العدل
37	تأهيل قضاة ثنائيي اللغة بالمدرسة الوطنية للتدريب القضائي(ENFJ) ، وزيادة الميزانية	X	X	X	
38	خلق شراكات نشطة و فاعلة مع الشركاء الدوليين لدعم الثنائية اللغوية،	X	X	X	وزارة التخطيط

	وتطويرها.				والتعاون
39	تنظيم طاولة مستديرة مع الشركاء الفنيين والمانحين لتعبئة الموارد المالية من أجل تطبيق الثنائية اللغوية.	X			
40	فتح المجال للمنظمات والجمعيات غير الحكومية الوطنية للحصول على الدعم من أجل تعزيز الثنائية اللغوية.	X			
41	توقيع اتفاقيات وشراكات تعاون مع الجهات المختصة في الدول الصديقة لتنفيذ الخطوات اللازمة لتطبيق الثنائية اللغوية بشكل تام.	X			
42	نشر أعمال المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الديمغرافية باللغتين العربية والفرنسية.	X	X	X	
43	إدخال الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية لعمال الصحة والشؤون الاجتماعية(ENASS)وزيادة الميزانية.	X			الوزارة المكلفة بالصحة والشؤون الاجتماعية
44	تدريب المديرين التنفيذيين في مجال الصحة على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم.	X	X	X	
45	إدخال الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية للثروة الحيوانية وزيادة الميزانية	X			وزارة الثروة الحيوانية
46	تدريب المديرين التنفيذيين في الثروة الحيوانية على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم.	X			
47	إدخال الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية للزراعة والبيئة وزيادة الميزانية	X			وزارة الزراعة والبيئة
48	تدريب المديرين التنفيذيين في الزراعة والبيئة على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم	X			

49	تنظيم حملات توعوية حول مزايا الثنائية اللغوية لصالح الموظفين والزعماء الدينيين والتقليديين والشركاء على مستوى الأقاليم المختلفة بالبلاد.	X	X	X	وزارة الإعلام
50	الدعوة إلى الحد من المفاهيم الاجتماعية والثقافية الخاطئة التي تعيق تطبيق الثنائية اللغوية	X	X	X	
51	تنظيم دورات في مجال ثنائية اللغة في الإذاعة والتليفزيون و الاستفادة في ذلك من التكنولوجيا الرقمية.	X	X	X	
52	تقديم النشرة الإخبارية باللغتين في وقت واحد	X	X	X	
53	متابعة التدريب المستمر للصحفيين وتأهيلهم في مجال الثنائية اللغوية	X	X	X	
54	قيام السلطة العليا للإعلام السمعي البصري بمتابعة تنفيذ الثنائية اللغوية في أجهزة الإعلام المختلفة	X	X	X	
55	إدخال الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية لتكنولوجيا الاتصال (ENASTIC)، وزيادة الميزانية.	X	X	X	وزارة البريد والاتصالات
56	تدريب المديرين التنفيذيين وموظفي الوزارة على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم،	X	X	X	
57	إخال الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية العليا للأشغال العامة (ENSTP)، وزيادة الميزانية.	X	X	X	وزارة البنى التحتية والنقل
58	تدريب موظفي الوزارة على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم	X	X	X	
59	تطبيق الثنائية اللغوية في التجمعات الإقليمية واللامركزية.	X	X	X	وزارة إدارة الأراضي والحكم المحلي
60	إحصاء وتدريب المديرين التنفيذيين والإداريين المحليين على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم.	X	X	X	

61	تطبيق الثنائية اللغوية في مختلف الوثائق المدنية.	X	X	X	وزارة الأمن العام
62	تدريب المديرين التنفيذيين والمسئولين عن الخدمة المدنية على الثنائية اللغوية وإعادة تأهيلهم.	X	X	X	
63	إدخال الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية للشرطة وزيادة الميزانية	X	X	X	

ثامنا: الميزانية المالية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية على المدى القصير والمتوسط(من 0إلى 5 سنوات).

تاسعا: توصيات:

أ-توصيات موجهة إلى الحكومة:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة العامة التشادية.
- إنشاء سلطة عليا مسئولة عن تطبيق الثنائية اللغوية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية الإدارية، تحت إشراف رئاسة الجمهورية.
- تنظيم طاولة مستديرة مع الشركاء الفنيين والماليين لتعبئة الموارد المالية من أجل تطبيق الثنائية اللغوية.
- توقيع شراكات نشطة و فاعلة مع الشركاء و المؤسسات الدولية والوطنية لدعم تعزيز الثنائية اللغوية.
- إنشاء معهد وطني مرجعي لدراسة الترجمة وإعادة تأهيل المترجمين وفق برنامج تعليمي كامل.
- تقديم الدعم الفاعل لتنفيذ استراتيجية تطوير الثنائية اللغوية بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية مع منحها ميزانية مالية خاصة.
- تقديم الدعم الفاعل للمؤسسات التدريبية لتدريب مديرين تنفيذيين ثنائيي اللغة، من خلال تخصيص ميزانية في بنود محددة.
- دعم استراتيجية تعزيز الثنائية اللغوية في المدرسة الوطنية للإدارة (ENA).

ب- توصيات موجهة إلى الشركاء الدوليين:

الدعم الفاعل للحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في تشاد، وذلك بتقديم الدعم والمشاركة بفعالية في تنظيم الطاولة المستديرة لتمويل تطبيق الثنائية اللغوية.

ج-توصيات موجهة إلى الشركاء الوطنيين:

- تبني فكرة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في تشاد وبلورتها.

- إدراج الثنائية اللغوية في خطط مهامهم.
- توعية السكان والفئات الاجتماعية حول أهمية الثنائية اللغوية ومزاياها.

الخاتمة:

إن الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية في الإدارة العامة التشادية لهي استجابة للعقبات التي تعيق تطوّر الثنائية اللغوية.

فهي الآن آلية على يد الحكومة؛ بُغية تحقيق الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي والتعايش السلمي، وتسمح بالانفتاح العالمي نحو العلم والثقافة على المستوى الدولي.

وعليه؛ فإن من الضروري للحكومة أن تحث المجتمع الوطني والدولي على الدعم المالي والفني من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية الوطنية.

.